التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الأمن الغذائي في العراق

م.د. اسماء جاسم محمد *

المستخلص :

مضمون التنمية البشرية المستدامة يستند الى فكرة ضمان فرص العمل للاجيال المقبلة أي بمعنى الانصاف في التوزيع او تقاسم الفرص الانمائية بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة فهي تنمية لا تولد فقد نمواً اقتصادياً ولكنها تهتم بالتوزيع ايضاً وهي ايضاً قد اضافت الى ابعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو راس المال الاجتماعي الذي يتلخص بانه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من اجل الاجيال الحالية او المقبلة.

وتهتم التنمية البشرية المستدامة بالتنمية الزراعية المستدامة بعد ان تم الاعتراف باهمية مفهوم الزراعة ، فوضعت لأول مرة البرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، ويعني ذلك أنه لابد للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك أن تلبي الاحتياجات التغذوية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات .

وقد اصطدمت عملية التنمية البشرية في العراق بمشكلة غذائية ، اذ يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة تحقيق الامن الغذائي ، وقد يتجسد السبب في المشاكل البيئية التي يعاني منها والتي اثرت بدورها على القطاع الزراعي وتسببت في عجزه عن تلبية المتطلبات الغذائية للمجتمع من المنتجات الزراعية بنوعيها النباتية والحيوانية ، وبدى ذلك واضحا من خلال متابعة الحقائق والمعلومات المتوفرة عن واقع الانتاج الزراعي، والتي حددت مؤشرات هذه المشكلة في تدني نسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة لتدني نسبة الواردات الغذائية ، واتساع الهوة بين الصادرات والواردات وتزايد الاعتماد على الاستيرادات الخارجية ، وكذلك انخفاض السعرات الحرارية للفرد الواحد في العراق .

Abstract:

The content of sustainable human development based on the idea of ensuring employment opportunities for future generations a sense of fairness in the distribution

Interested in sustainable human development of sustainable agricultural development after it has been the recognition of the importance of the concept of agriculture, has placed for the first time the programs and measures to enhance food security in a sustainable manner, and that means it has to be for agricultural development and rural development, including forestry and fisheries to meet the nutritional needs and other needs human present and future generations, and to provide sustainable employment opportunities and decent, and to maintain the

* كلية الادارة والاقتصاد _ جامعة بغداد

productive and regenerative capacity of the natural resource base and enhance wherever possible and limit exposure to food shortages and promote self-reliance.

Has collided with the human development process in Iraq, the problem of food, as the suffering of the Iraqi economy from the problem of achieving food security, has embodied the cause of environmental problems faced by them and which have affected its role on the agricultural sector and caused the inability to meet the food requirements of a community of agricultural products both types of plant and animal and seemed so clear from the follow-up facts and information available from the reality of agricultural production, which identified the indicators of this problem in the low percentage of self-sufficiency as a result of the low ratio of food imports, widening the gap between exports and imports and growing dependence on imports of Foreign Affairs, as well as lower calories per capita in Iraq

المقدمة :

تتعامل التنمية البشرية المستدامة مع التغيرات والمشاكل الزراعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الانمائي للامم المتحدة بانها عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة امام الناس وضمان حقوق الانسان ، وهي تعطي اولوية للحد من الفقر والعمالة والحفاظ على البيئة وضمان تحقيق التوازن بين الاجيال البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات طبيعية، فمضمون التنمية البشرية المستدامة يستند الى فكرة ضمان فرص العمل للاجيال المقبلة أي بمعنى الانصاف في التوزيع او تقاسم الفرص الانمائية بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة فهي تنمية لا تولد فقد نمواً اقتصادياً ولكنها تهتم بالتوزيع ايضاً وهي ايضاً قد اضافت الى ابعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو راس المال الاجتماعي الذي يتلخص بانه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من اجل الاجيال الحالية او المقبلة.

وتهتم التنمية البشرية المستدامة بالتنمية الزراعية المستدامة بعد ان تم الاعتراف باهمية مفهوم الزراعة ، فوضعت لأول مرة البرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، ويعني ذلك أنه لابد للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك أن تلبي الاحتياجات التغذوية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات، فقدم في قمة الارض برنامج تنفيذي شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية، من خلال استعراض السياسة الزراعية والتخطيط لها والدعوة الى اهمية الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية للزراعة المستدامة، مع الدعوة الى المحافظة على الأراضي الزراعية واستصلاحها ، وضمان توفير المياه لتحقيق الإنتاج الغذائي المستدام ، فضلا عن اهمية استغلال الموارد الحيوانية والعمل على استغلالها بشكل مستدام ....الخ .

اهمية البحث :

تنطلق اهمية البحث في التاكيد على اهمية تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، ويعني ذلك أنه لابد للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك أن تلبي الاحتياجات التغذوية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات .

فرضية البحث :

ان تفاقم المشاكل البيئية التي يتعرض لها القطاع الزراعي في العراق تمثل اهم التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية المستدامة بعد حدوث نقص في الانتاج الزراعي وبالتالي التعرض الى مشكلة غذائية كبيرة .

منهجية البحث : بقصد اثبات الفرضية جاء البحث بثلاث محاور :

المحور الاول : التنمية المستدامة .. المفهوم والنشأة .

المحور الثاني : مبررات التنمية المستدامة والمشاكل البيئية .

المحور الثالث : واقع القطاع الزراعي والمشكلة الغذائية في العراق .

المحور الاول
التنمية المستدامة ..المفهوم والنشأة

اولا : مفهوم التنمية المستدامة

إن المشكلة الأكثر وضوحًا في عالمنا اليوم تتمثل في التنامي المفرط للحاجات الانسانية والنشاطات الإقتصادية لاستغلال الموارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة لهذه الموارد للإيفاء بتلك الحاجات والنشاطات، ولذا فإن الاستدامة تتطلب في هذه الحالة تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة مع الاخذ بنظر الاعتبار قدرة الطبيعية على استيعابه ، مع التاكيد على اهمية ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، ولتحقيق هذا الأمر فإنه لابد من العمل على تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليص العبء الذي تتحمله البيئة من جهة أخرى ، وعدم فرض أي أعباء إضافية على القدرة الحيوية للأرض أو الأجيال القادمة .

ان مفهوم التنمية المستدامة لا يعرف التحديد، فمع تاكيده على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها اي الاهتمام بالجوانب المادية للحياة ، فهو من جهة اخرى يؤكد على الجوانب الاجتماعية ، حيث يشكل الإنسان محور عملية التنمية المستدامة ، من واقع ان التنمية البشرية تتطلب تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي مع الاهتمام بالبيئة وقضايا التلوث ايضا ، ولهذا فان الاستدامة البيئية ترى من الظلم ان يعيش جيل على حساب اجيال اخرى ، اذ لا يجوز للاجيال الحاضرة من وجهة نظر الاستدامة التمتع بحق اكبر في موارد الارض من الاجيال القادمة، وهذا ما قرره تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، اذ جاء فيه "ان التنمية البشرية تعني افساح المجال امام الانسان ليعيش حياة مديدة يتمتع فيها بالصحة ويحصل على التعليم ويحقق ذاته ، اما التنمية المستدامة فتعني الحرص على افساح المجال ذاته امام اجيال الغد ، فالتنمية البشرية لم تكن تنمية بشرية ما لم تكن مستدامة" [1] ، ولهذا يقول امارتياسن " ان عاشت اجيال المستقبل في بيئة ملوثة محرومين عن الهواء النقي ...وحتى لو كانت هذه الاجيال ثرية ، فثراؤها لن يعوض عن التلوث [2] ، ولهذ المعنى وبالاستناد الى اعمال انادوسين عرفت التنمية البشرية المستدامة بانها توسيع الحريات الحقيقية للناس اليوم مع بذل جهود لدرء خطر المساس بحريات اجيال المستقبل [3] .

فالعنصر الاساس الذي تشير إليه مختلف تعاريف التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة، سواء ما يتعلق بالانصاف ما بين الأجيال البشرية ، او الإنصاف الذي يتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو لا يحصلون على المنافع الاجتماعية والاقتصادية ، ومن واقع ان العالم اليوم يشهد هيمنة مطلقة للرأسمال العالمي الذي يكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول، لذلك فإن التنمية المستدامة تحاول الاستناد الى اهمية الانصاف لتحقيق التوازن بين الاجيال البشرية من جهة ، وبين دول العالم من جهة اخرى .

ومن هذا المنطلق فان تقرير التنمية البشرية لعام 2010 حاول رفع شأن الاستدامة ، بعد ان جدد التأكيد على اهمية التنمية البشرية وتعريفها بانها تعني توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة جديدة ملؤها الصحة والابداع ويسعوا الى تحقيق الاهداف التي ينشدونها ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في اطار الانصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع فالبشر افراد وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيدون منها ، وفي هذا التعريف تاكيد على اهمية الاخذ بنظر الاعتبار تطلعات الشعوب الفقيرة ، حيث ان الاستدامة البيئية تحاول ان تنقل الفقراء الى حياة افضل ، من واقع ان توسيع الفرص والخيارات المتاحة للناس شرط اساسي في عملية التنمية البشرية [4] .

ومن ناحية اخرى ، فمن خلال التعاريف يظهر ان أهم أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر ، فضلا عن تحسين الظروف المعيشية للإنسان ، من خلال تأمين إمدادات المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية ، وحماية المصادر المائية من التلوث ، وكذلك تهدف التنمية المستدامة إلى توفير الغذاء من خلال العمل على رفع الإنتاجية الزراعية والحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي ،ورفع المستوى الاقتصادي للفرد، مع ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات وموارد المياه والثروة الحيوانية ،الى جانب توفير الرعاية الصحية والوقائية لجميع افراد المجتمع دونما استثناء .

ثانيا : التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة

ظهر هذا المصطلح في اواخر القرن الماضي ، حيث ان الكلام عن التنمية المستدامة يمكن ان يعد حديثا نسبيا ، فهو مصطلح حديث النشأة ، فمن المعروف ان الفكر الاقتصادي التقليدي تعامل مع عملية التنمية على انها قضية اقتصادية بحتة لا تتعدى عن كونها اكثر من ممارسات وتطبيقات لعلم الاقتصاد

منفصلة عن القضايا الاجتماعية والانسانية والبيئية ، فاستبعدوا بذلك دور الانسان في عملية التنمية الاقتصادية ، وتناسوا بان هذه العملية لا تقوم الا به ولاجله .

ومن جهة اخرى ، فان الافتقار الى الجوانب الاجتماعية قد يتمحور سببه في طبيعة العلاقة بين الانسان والطبيعة، حيث كانت علاقته متوازنة مع البيئة منذ فجر تاريخه ، من واقع ان نمط ومعدلات استهلاكه ووسائل معيشته كانت بحدود قدرة البيئة على العطاء، بمعنى ان استغلاله لموارد بيئته خلال مراحل التطور الحضاري كان في تناسق مع قدرة الطبيعة على استيعاب اثر العمل الانساني وعلى تجديد مقومات مختلف النظم الايكولوجية ، ومع تطور التنمية في منتصف القرن العشرين ازداد الضغط البشري على الموارد الطبيعية المتجددة بشكل بالغ الخطورة في ظل الانفجار السكاني فتزايدت وتعاضمت بذلك معدلات الاستهلاك وتزايدت ايضا كمية النفايات ومعدلات التلوث التي بدأت تتزايد مع التطور الصناعي في الدول المتقدمة ، فاختلت العلاقة بين الانسان والبيئة ، الامر الذي مهد الى ظهور بوادر عملية التنمية المتواصلة او المستدامة بقصد جعل الناس اكثر وعيا بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، فبدأ مصطلح التنمية يأخذ بعدا اخر، حيث ظهر مصطلح الاستدامة وشاع استخدامه في الأدب التنموي المعاصر، كنمط تنموي يتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي تعمل من اجل النمو الاقتصادي من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة الطبيعية من جهة أخرى، ومع الاخذ بنظر الاعتبار ان الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للإجيال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل منها أيضا، وهكذا فلكي تكون التنمية مستدامة فلابد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلاً عن الاقتصادية" [5] .

ومع تزايد قناعة شعوب العالم بأن عملية التنمية المستدامة يمكن ان تقضي على قضايا التخلف وانها السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل ،تزايدت الضغوطات من قبل المجتمعات الدولية ، فتقرر وفي أواخر الستينات إقامة مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة ، فتم لاول مرة في استوكهولم (السويد) عام 1972 وضع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي على جدول الأعمال الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة والذي عني بالبيئة البشرية بقصد دراسة أسباب التلوث ونتائجه ، وخصوصاً دور الدول الصناعية المتقدمة في تلويث البيئة بكافة مكوناتها وعناصرها من تربة ومياه وهواء .... الخ ، وبين عام 1972 وعام 2002 استكملت الامم المتحدة عقد نحو ثلاث مؤتمرات دولية وذات اهمية خاصة ، فالثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية ، والثالث عقد في جوهانسبورغ (جنوب افريقيا) عام 2002 تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية المستدامة ، والتي كان آخرها قمة كوبنهاغن (الدانمرك) عام 2009 .

وقد عني مؤتمر قمة ريو وخاصة في جدول أعمال القرن 21 [6]، بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة بعد ان تم الاعتراف باهمية مفهوم الزراعة ، فوضعت لأول مرة البرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، ويعني ذلك أنه لابد للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك أن تلبي الاحتياجات التغذوية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات، فقدم جدول أعمال القرن 21 برنامج تنفيذي شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية، من خلال استعراض السياسة الزراعية والتخطيط لها والدعوة الى اهمية الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية للزراعة المستدامة، مع الدعوة الى المحافظة على الأراضي الزراعية واستصلاحها ، وضمان توفير المياه لتحقيق الإنتاج الغذائي المستدام ، فضلا عن اهمية استغلال الموارد الحيوانية والعمل على استغلالها بشكل مستدام ....الخ .

المحور الثاني
مبررات التنمية المستدامة والمشاكل البيئية

اولا : المشاكل البيئية

شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تدهورا كبيرا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا بشكل يومي متواصل ، اذ يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان، والغازات السامة، ويزداد تلوث المياه في المحيطات والبحار والأنهار. وترتفع درجات حرارة الجو. ويزداد الازدحام والتلوث بالضجيج. ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحر.

وقد يعود تدهور البيئة إلى أسباب عدة، منها التصحر والجفاف وسوء اتباع الأساليب الفنية للزراعة وتدهور التربة، وقطع الاخشاب واستخدامها وقوداً، وعدم الترشيد والتبذير في استخدام المياه، والعواصف الرملية، والصيد الجائر، وضعف إدارة البيئة، والإسراف في الرعي، وزيادة السكان، واتساع المناطق المدنية، وتسهم هذه العوامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشكل النهائي للبيئة، إن هذه المشكلات

البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة ، حيث ان الاتجاهات البيئية تظهر تدهورا في مجالات عديدة تلحق اضرارا بالتنمية البشرية ، ولا سيما بملايين السكان الذين يعتمدون اعتمادا مباشرا على الموارد الطبيعية في تامين معيشتهم ، والتي تتضح من خلال الاتي [7] :

1_ يطال التدهور 40% من الاراضي في العالم بسبب تاكل التربة وانخفاض الخصوبة والرعي الجائر وتراجع انتاجية الاراضي اذ تقدر نسبة الخسائر في المحاصيل بحوالي 50% من اشد المناطق فقرا .

2_ تستهلك الرزاعة نسبة تتراوح بين (70_80) % من المياه او تستخدم هذه المياه بطرق غير مستدامة لانتاج 20% من الانتاج العالمي من الحبوب ، وفي هذا النمط من استخدام المياه خطر على مستقبل نمو القطاع الزراعي .

3_ تطرح ازالة الغابات مشكلة بيئية بالغة الخطورة ، ففي الفترة من (1990_2010) تكبدت منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة جنوب الصحراء الافريقية الكبرى اكبر الخسائر في مساحتها الحرجية ، تليها البلدان العربية اما المناطق الاخرى فسجلت زيادة طفيفة في الغطاء الحرجي .

4_ يهدد التصحر الاراضي الجافة التي هي موئل لحوالي ثلث سكان العالم تقريبا ،ومن المناطق الشديدة التعرض لهذه المشكلة منطقة جنوب الصحراء الافريقية الكبرى ، حيث كثرة الاراضي الجافة وقلة القدرة على التكيف ،ومن المتوقع ان تؤدي العوامل البيئية الخطيرة الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي بنسبة تتراوح بين (30_50) % بالارقام الحقيقية ، والى زيادة تقلبها ، وهذا الارتفاع سيكون مصدر مشقة على الاسر الفقيرة ، وستقع اشد المخاطر على كاهل (1,3) مليار شخص يعيشون على الزراعة وصيد الاسماك واستغلال الغابات وجمع النباتات لتامين قوتهم اليومي.

وللعامل البشري دورا كبيرا في تدمير البيئة الطبيعية وانه وراء ظاهرة الاحتباس الحراري ومن ثم تلويث البيئة وبالتالي انخفاض القدرة الانتاجية للاراضي الزراعية، اذ اظهرت الدراسات وباستخدام مؤشرات تحدد مدى مساهمة كل دولة في عمليات التلويث وتحدد ايضا مدى ضغط كل مجموعة بشرية على مواردها المحلية او على الموارد العالمية ، فتم التوصل ومن خلال الاثر الايكولوجي الى ان نصيب الفرد من سطح الارض على المستوى العالمي بلغ نحو هكتار ونصف باعتبار ان نسبة سكان العالم عام 2007 بلغت نحو ستة مليارات نسمة ، في حين كانت تلك المساحة عام 1960 في حدود ثلاثة هكتارات ونصف الهكتار لكل انسان ، أي ضعف المساحة المتاحة حاليا ، الامر الذي يعني ان الاستخدام البشري للارض في الستينات من القرن الماضي كان بحدود (46)% من المساحة المتاحة ، واليوم يستخدم البشر نحو (125)% منها ، أي بعجز في القدرة البيولوجية يبلغ نحو (25)% ، بما معناه وبحسب ما توصلت اليه الدراسة اننا نحتاج الى ارض وربع كي نواصل نمط حياتنا الحالي، وفي نفس السياق تشير الدراسة الى ان الاثر الايكولوجي لمواطني الولايات المتحدة الامريكية يبلغ نحو (9,6)هكتار للفرد ، أي بما يزيد على المساحة المتاحة لكل انسان على الكرة الارضية البالغة (1,8) هكتار باكثر من (5,3) مرة [8] ، وهذا يؤكد لنا مما لا يدعو للشك ان الشعوب الفقيرة هي التي تتحمل المزيد من الحرمان نتيجة عواقب تدهور بيئي لم يكن لها يد في حدوثه ، وبحسب ما جاء في تقارير الامم المتحدة للتنمية البشرية ومنها تقريرها لعام 2011 بان البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة هي اقل البلدان مساهمة في تغير المناخ لكنها تتحمل اكبر الخسائر التي تصيب انتاجها الزراعي وسبل المعيشة جراء انخفاض معدلات تساقط الامطار وتقلبها [9] .

وبسبب أهمية هذه التحديات ،فسوف نناقش أهم المشكلات البيئية التي تجابه عملية التنمية المستدامة والتي تتعلق بعملية التنمية الزراعية وكما مبين :

1_ مشكلة التصحر:

وتعد أحد العوامل الرئيسية التي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتزيد بدورها من المشاكل الاقتصادية و تفاقم التدهور البيئي ، مما يعني أن حالة البيئة لا يمكن فصلها عن حالة الاقتصاد، اذ ان التخلف الاقتصادي والتدهور البيئي يعزز كل منهما الآخر لتكريس التخلف .

وان تدهور البيئات الجافة وتصحرها من القضايا المهمة ، وقد حذَّر العلماء من مثل هذا النوع الخطير للتدهور البيئي، والذي يكسب هذه الظاهرة اهتماما خاصا هو انها تجري على نطاق عالمي لتغير (70%) من جملة الأراضي اليابسة وتبلغ (3.6) بليون هكتار أي ربع مساحة سطح الأرض وتكسب هذه الظاهرة أهمية في عالم الجنوب ففي كل عام يكف (21) مليون هكتار عن تقديم أي مردود اقتصادي فيما يتعلق بإنتاج الغذاء او إنتاج المحاصيل التجارية او إنتاج اللحوم بسبب انتشار التصحر الذي اصبح يهدد العالم بشكل كبير ، وبحسب تقارير منظمة الزراعة والأغذية الدولية فأن المناطق الاستوائية تعاني من التصحر

بنسبة 0.7% سنوياً [10]، وأن هذا المعدل آخذ في التسارع. ولهذا التصحر الحاد العديد من العواقب السلبية ، ويتمثل أهمها بخسارة الإمدادات المستدامة من منتجات الغابات ، وبتأثيرات مائية مثل الفيضانات ، وخفض التنوع البيئي وزيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وينشا التصحر من التفاعل المتبادل بين العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر على تشكيل ظروف البيئة، ولهذا فقد عرف التصحر من قبل الأمم المتحدة سنة 1992م في ريو دي جانيرو ليشمل الأعمال البشرية كما يلي: "التصحر هو تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة والجافة شبه الرطبة الناتج عن عدد من العوامل بما فيها التقلبات المناخية والأنشطة البشرية"[11].

فالعوامل الطبيعية المسؤولة عن التصحر تتمثل بارتفاع درجات الحرارة وتغير توزيع الأمطار وانخفاضها، او بفعل العواصف وعمليات التعرية وزحف الرمال مما يهدد المناطق الجافة بالتصحر ، اما العوامل البشرية فتتمثل بزيادة نمو السكان في المناطق الجافة والتي تقود الى زيادة استنزاف الموارد البيئية او الإفراط في قطع أشجار الغابات لأغراض الطاقة والتجارة والتوسع العمراني لأغراض الاستيطان، ومن اهم العوامل البشرية الرئيسة المسببة للتصحر:

أ – مشكلة تملح التربة .

ب – الرعي الجائر او الإفراط في الرعي .

ج – إزالة الإحراج وتجريف الغابات (قطع الاخشاب) .

د – الكثبان الرملية وزحف الرمال للأراضي الزراعية:

وهناك عوامل اخرى مثل الهجرة السكانية وآثار الحروب، فالحروب تدمر الاقتصاد الوطني فتصبح الدولة عاجزة أمام تدهور الموارد البيئية، وتنفق بلايين الدولارات لشراء الأسلحة بدلاً من الاستثمار في القطاع الزراعي واستصلاح الأرض أو تحسين الوسائل الفنية للزراعة، وفي بعض الحروب تستخدم الأسلحة البيولوجية والكيمائية مما يؤثر على مظاهر الطبيعة تأثيراً عميقاً، وهناك عوامل اخرى مثل عملية التمدن وهي احد المشكلات البيئية الخطيرة،اذ تتطلب المدن عادة تزويدها بالوقود الذي قد يؤخذ من الخشب، وإمدادها بالماء الذي يأتي في المناطق الجافة من المياه الجوفية في أغلب الأحيان، كما تتطلب أيضاً شق الطرق والشوارع. كما تؤثر المدن بصورة غير مباشرة على المصادر الطبيعية للقرى والواحات، وذلك بجذب أعداد كبيرة من العمال منها كما ذكرنا آنفاً.

2_ الاحتباس الحراري والتغيير المناخي

يشكل الاحتباس الحراري أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة ، لما يرافقه من تغييرات مناخية تتمثل في زيادة الجفاف في بعض مناطق العالم وإلى إتلاف الأراضي والمحاصيل الزراعية، فيهدد ملايين البشر الذين يعتمدون على الطبيعة للبقاء على قيد الحياة ، وله اثار سلبية ومخاطر عديدة ، قد تتمثل في انتشار الاوبئة بين الحيوانات والنباتات والانسان ، فضلا عن ذلك فان تغير المناخ يزيد من احتمال وقوع الاحداث المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والعواصف والفيضانات ، فقد ارتفع عدد هذه الكوارث من (135) كارثة سنويا في الفترة (1980_1985) الى (357) كارثة في الفترة (2005_2009) ، وهناك مصادر علمية تربط بين تزايد معدل وقوع الكوارث الطبيعية من جهة وبين الاحترار العالمي من جهة اخرى [12] .

وافادت دراسات علمية ان التغيرات المناخية قد تؤدي الى انقراض الملايين من الكائنات الحية بحلول عام 2050 ، وتترك التغيرات المناخية اثارا كبيرة في خطط التنمية الاقتصادية ، اذ ان تسخين جو الارض يعمل على تبخر المياه وشحتها وكلما شحت المياه فان التبخر السريع يؤدي الى زيادة الحاجة الى ري الاراضي الزراعية مما يقود الى استنزاف موارد المياه وندرتها وبالتالي حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية تنمويو وسياسية [13] ،كما ان كثيرا من الاعاصير المصحوبة بالامطار والبرق والرعد وهي من اكثر الكوارث الطبيعية تدميرا وتهديدا للحياة البشرية ، وتنشا هذه العواصف الضخمة في البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهندي والاطلسي وتكون سرعة هذه الرياح عالية جدا ومصحوبة بامطار غزيرة وموجات عاصفة تغرق المناطق المنخفضة ولها قدرة تدميرية هائلة ويفترض علماء المناخ انه بارتفاع معدلات الحرارة في نهاية القرن الحالي بما يتراوح بين (3_5)درجات مئوية فسوف تزداد القدرة التدميرية للاعاصير بمقدار (50)% ، ولعلنا نلاحظ اثار بعض الاعاصير في بنغلادش ودول شرق اسيا التي ادت الى موت الاف البشر وتدمير البيئة التحتية والتدمير للمحاصيل والاراضي الزراعية ، فضلا عن ذلك فان اثر التغيرات المناخية قد يظهر في زحزحة نطاق الغابات سنويا وحدوث نقص في الاشجار ،حيث ان ارتفاع معدلات الحرارة سيزيد من الافات والحشرات والحرائق ، وقد يؤدي التغير المناخي الى اختلاف تساقط الامطار وبالتالي اعادة تشكيل نطاقات المراعي والتاثير على نظمها البيئية الي تمد حيوانات المراعي بالغذاء والماء [14]، وقد تسببت الفيضانات في الصين في تشريد ملايين الأشخاص وفي تلف حقول واسعة من الأرز والذرة، واثر الجفاف على القطاع الزراعي في أستراليا ، اذ أدى إلى انخفاض محصول القمح بنسبة 60% ، مع العلم أن أستراليا تعد من أكبر منتجي القمح في العالم ، هذا وتفقد سنويا آلاف الكيلومترات المربعة من الأراضي الزراعية بسبب الجفاف والاحتباس الحراري وتقلص الغابات، وتتوقع

احد الدراسات أن ينخفض الناتج العالمي للزراعة بنسبة 16% بحلول عام 2020 كما أن أي ارتفاع في حرارة الأرض ثلاث درجات مئوية فقط سيزيد من الأسعار بنسبة 40% ، فضلا عن ذلك فقد يتسبب الاحتباس الحراري في زيادة حدة عدم الاستقرار الغذائي في العالم[15] .

3_ الوقود الحيوي (مشكلة العصر)

ان ارتفاع أسعار النفط مؤخرا ادى إلى إعادة التفكير مجددا في البحث عن بدائل للنفط، فبدأت الدول الرأسمالية المتقدمة بمباشرة إستراتيجية جديدة لفك ارتباط اقتصاداتها بالنفط ، حيث تم الاتجاه إلى زيادة معدلات إنتاج ما يسمى "الوقود الحيوي" أي الطاقة المستخرجة من المواد الزراعية مثل الذرة والأرز والحبوب والأغذية، على حساب غذاء الإنسان، واصبح الاستثمار الواعد في الاسواق العالمية بعد ان بلغ حجم الاستثمار في عام 2004 نحو (30) بليون دولار [16] ، وتعتبر الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول المنتجة حاليا للوقود الحيوي تحت ذريعة فك ارتباط اقتصاداتها بالنفط ومن دون إعارة أي اهتمام لما تتركه هذه الإستراتيجية من آثار سلبية على القطاعات الأخرى، بما فيها أسعار المواد الغذائية على وجه التحديد، وبعيدا عن العموميات يمكن اعتبار الولايات المتحدة المسؤولة الأولى عن انفجار أسعار المواد الغذائية واضطرابات الجوع بسبب هدفها الطموح المتمثل في إنتاج الوقود الحيوي ، فقد ارتفع إنتاج الذرة لإنتاج الإيثانول من (41) مليون طن في العام 2005-2006 إلى (79) مليون طن في العام 2007_2008، وفي العام 2006، مثّل الديزل الحيوي (80)% من الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي ، ويستورد الاتحاد الأوروبي 45 % من حاجته من الزيوت وتضاعفت مستورداته بين العامين 2000 (5,2) مليون طن و2006 (10) مليون طن [17]، ساهم ذلك كله في زيادة سعر الزيوت، ولاسيما زيت الكلزا، ومن المؤكد ان خطورة استمرار التسابق لإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية تكمن في أنه يتسبب في إهدار كميات هائلة من الغذاء لإنتاج الوقود، ومن شأن ذلك ان يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي كونه سيشكل أحد المخاطر الرئيسة لتفاقم مشكلة الجوع ما يجعله يمثل تعدياً على واحد من أهم حقوق الإنسان وهو حقه في الغذاء. ووفقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD ، فإن الايثانول سيكون أحد العوامل الرئيسية في الزيادة المحتملة من 20% إلى 50 للأسعار الزراعية بحلول عام 2016م .

4_ التلوث

لقد بات التلوث في مياه الأنهار والمحيطات يشكل نحو (71%) من سطح الكرة الأرضية [18]، وبدأت هذه الظاهرة تستفحل في معظم بقاع الأرض بفعل الإنسان، بسبب النفايات التي تفرزها المدن الصناعية التي قضت على الحياة في أنهارها وبحيراتها، بالإضافة الى كوارث الناقلات النفطية ، وإن تلوث المياه يؤثر في السكان في مختلف أرجاء العالم، لكن اكبر اثر يتركز في عالم الجنوب اذ يفتقر عدد كبير من سكان الجنوب الى الحصول على مياه مامونة ويفتقرون الى الصرف الصحي في حين ان هذا الافتقار ينخفض في دول الشمال التي كانت صاحبت الأثر الأكبر في تلوث المياه في المعمورة .

وهناك عدّة أساليب تؤدي إلى تلوث البيئة بشكل عام وتلوث التربة بشكل خاص ،اهمها [19]:

أ_ تلوث التربة بالمبيدات الزراعية : وتمثل المبيدات الزراعية المصدر الرئيس لتلوث الغذاء والمزروعات الناجمة عن مكافحة الآفات الزراعية أو الآفات الناقلة لعدد من الأمراض المصيبة للإنسان والحيوانات والنبات.

ب_ تلوث التربة بالأسمدة الكيميائية: حيث تستخدم الأسمدة الكيميائية بكميات كبيرة لأجل تعويض النقص في خصوبة التربة الناتج عن الاستغلال المفرط لها من قبل الإنسان في إنتاج المحاصيل الغذائية الضرورية لحياته، وإن الإفراط في استعمال الأسمدة الكيماوية يؤدي إلى نتائج عكسية يتمثل أهمها في وجود خسائر اقتصادية نتيجة ضياع كميات كبيرة من الأسمدة الزائدة عن حاجة التربة والنبات في المياه الجارية عل السطح والمتسربة إلى التربة ، وتلوث مصادر المياه السطحية ، والتسبب في ظاهرة تسارع النمو النباتي ومشكلة نقص الأوكسيجين وتعفن البحيرات ، فضلا عن ذلك فان توفر السماد الزائد عن حاجة التربة يمتصه النبات ، مثل السبانخ والبطاطا ، مما يتسبب في رداءة طعمها،وكذلك زيادة حموضة التربة ، خاصة في الأقاليم الفقيرة بمادة الكالسيوم، وحصول نتائج عكسية على نمو النبات، وومن النتائج ايضا اضطراب وظائف النباتات ، مما يجعلها تعطي مردوداً أقل.

ج_ تلوث التربة من الجو: حيث تنبعث من وسائل النقل والمصانع ومولدات الطاقة الكهربائية والمنازل كميات كبيرة من الغازات والجسيمات الملوثة للجو جراء حرقها للوقود العضوي وتفاعل المواد الأولية الداخلة في عملية التصنيع. فالجو يتلوث بأكاسيد النيتروجين والهيدروكربونات المنطلقة أساساً من السيارات ، وبأكاسيد الكبريت المنبعثة من مداخن مولدات الطاقة الكهربائية والمصانع ، هذا وان من مخاطر تلوث الجو بأكاسيد الكبريت والنيتروجين هو حصول التساقطات الحامضية

المؤدية إلى ارتفاع حموضة التربة ، مما يتسبب في هجرة الكالسيوم وموت البكتيريا النافعة في التربة وتشجيع أنواع أخرى ضارة بجذور النباتات،الأمر الذي ينعكس سلباً على تأمين الغذاء الصحي للكائن البشري والكائن الحيواني.

د_ تلوث التربة بالنفايات الصلبة:حيث تتلوث التربة بخليط غير متجانس من النفايات الصلبة المؤثرة في تركيبها وفي خصوبتها، والمتسببة في انتشار الجراثيم والقوارض الناقلة لأشد الأمراض فتكاً بالنبات والحيوان والإنسان، وذلك عندما يصار إلى دفن تلك النفايات في باطن الأرض . وتتمثل أهم تلك النفايات بالنفايات المنزلية ونفايات المجازر ونفايات المصانع التي تتكون من بقايا المواد الخام المستخدمة في الصناعة أو من مخلفات التصنيع مثل الأخشاب والألمنيوم والصفيح وقصاصات الورق والكرتون والجلود والألياف الصناعية وغيرها.

يترك التلوث آثاراً سلبية على جميع مكونات البيئة بضمنها التربة والإنسان ومن اهمها ضعف إنتاجية الأراضي الزراعية ،اذ تشير الدراسات إلى تراجع الإنتاج الزراعي في معظم الدول النامية ، وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي الغذائي النباتي والحيواني ، وتدهور بالتالي نصيب الفرد من الاكتفاء الذاتي الغذائي ، والسبب في ذلك كله يرجع إلى التلوث الذي أضعف إنتاجية الأراضي الزراعية .

ثانيا : مشكلة تطور التصحر في العراق

ان إرتفاع درجات الحرارة في العراق إلى مستويات عالية خلال موسم الصيف وقلة الأمطار وعدم وجود خطة مدروسة لزراعة هذه الأراضي بالنباتات المقاومة للجفاف، أدى إلى زوال الغطاء النباتي وبالتالي تحولها بمرور الوقت الى أراضي قاحلة،فضلا عن إن هبوب الرياح (السموم) القوية تسبب بمرور الوقت إزالة الطبقة السطحية للتربة مما يقلل من إمكانية نمو النباتات عليها،فادى ذلك الى إزالة الغطاء النباتي القليل الموجود على سطح التربة، وبالتالي الى التعجيل من عملية التصحّر، حيث تبلغ المساحة المتصحرة نحو (161.7) ألف كم^2، في الوقت الذي تتعرض فيه (237.6) ألف كم^2 إلى التصحر، تمثل نسبة تقدر بـ (55.3)% من المساحة الكلية للقطر [20]، في حين نجد نسبة التصحر في الأراضي المروية في العراق 71% بينما في تركيا ولبنان وسوريا 13%، 7%، 17%، على التوالي [21] ، وأهم المشاكل الناتجة عن التصحّر والتعرية هي قلة الإنتاج الزراعي وإنخفاض الغطاء النباتي في المراعي واستنفاد الاغذية المخصصة للماشية ...الخ اي التأثير على الامن الغذائي بشكل سلبي .

وتعاني الموارد الأرضية في العراق من بعض العوامل المؤثرة في إنتاجيتها، منها أن تربتها بشكل عام كلسية، تحتوي على نسب قليلة من الفسفور والنتروجين وبعض المواد العضوية الضرورية لنمو النبات [22] ، كما تعاني من مشكلة الملوحة ولا سيما في الأراضي الزراعية المروية، والتي قد تحدث بسبب سوء الاستخدام لمياه الري وتبديدها وهدرها من قبل الفلاحين ، وهذه المشكلة قديمة وغالباً ما تحصل تحت تأثير ظروف التربة والمناخ الجاف وشبه الجاف الذي يخضع القطر لتأثيراته ولا سيما تحت ظروف انعدام الصرف الطبيعي للمياه الجوفية، وتعتبر مشكلة تملح الأراضي الزراعية في العراق من ألمشاكل الرئيسية ألتي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي وأنخفاض إنتاجيته ، وقد بلغت مساحة الاراضي التي تعاني من الملوحة نحو (73,5)% من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة[23] ، إن ارتفاع نسبة التملح في التربة لاتعني فقط فقدان المزيد من الأراضي الزراعية فحسب ، بل التأثير على إنتاجية الأرض الزراعية .

ومن عوامل التصحر الأخرى تراجع الغابات في العراق ، التي تغطي 1.8 % من المساحة الكلية، وطبقا لمنظمة الفاو فإنها تحتل 789.000 هكتارا وزراعة الغابات 10.000 هكتارا، وهي تغطي المناطق الجبلية في الشمال والشمال الشرقي للعراق ، وكانت تغطي 1.851 مليون هكتار عام 1970 لكنها تراجعت إلى 1.5 مليون هكتار عام 1978 [24] ، وتراجعت النسبة الأولى إلى 1.1% وتبلغ المساحة المزالة سنويا 12 كم^2 والمعدل السنوي للإزالة 0.2% في الفترة 1990-2005 [24] .

كذلك تراجعت أعداد النخيل في العراق من (32) مليون نخلة عام 1952 الى (2795000) نخلة عام 2000[25] ، بسبب الحروب وقلة المياه وملوحتها والأمراض الزراعية والإهمال. لذا بات تدهور الغابات والنباتات الأخرى عاملا مهما في تدهور البيئة وتوجهها نحو الجفاف .

ويساهم تدهور المراعي التي تشكل 70-75% من مساحة البلد في التصحر وينتج من الضغط الرعوي قطع واجتثاث نباتات العلف لأغراض الوقود، زراعة أراضي المراعي التي تقل الأمطار فيها عن 200 ملم في السنة، عدم تنظيم توزيع المياه الذي يؤدي إلى تركز الماشية في الأراضي التي تتوفر على الماء مع ما تتركه من تأثيرات سلبية على الغطاء النباتي[26] ، لذلك تدهورت المراعي في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تدهور القيمة الرعوية لها .

وتعد الأراضي الزراعية التي تفقد سنوياً، نتيجة التملح وانجراف وتدهور التربة، كبيرة إذا ما قورنت بالمساحة الإجمالية للأراضي المزروعة، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في العراق 42 مليون دونم إلا أن المتاح منها للزراعة بحدود 14 مليون منها 6 مليون في المنطقة الديمية والتي يتذبذب إنتاجها حسب كمية الأمطار، لذلك يساهم الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بنسبة لا تزيد عن (30)%

كمعدل للسلع الزراعية المختلفة[27] ، وهذا يعد من أكبر المؤشرات على عجز الأمن الغذائي وبالتالي اعتماد العراق المتزايد على الاستيراد وما يتركه من أثارا سلبية على البنية الاقتصادية.

المحور الثالث
واقع القطاع الزراعي والمشكلة الغذائية في العراق

تشير وزارة الزراعة الى ان أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق هي تدني إنتاجية الأرض وتسببها عوامل عدة متداخلة وغالبا ما تكون مشتركة مثل تملح وتغدق الترب وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق ، و تدني العمليات الزراعية والمتمثلة بتهيئة الأرض، الدورة الزراعية، الزراعة الحافظة، المكافحة الزراعية، الزراعة العضوية والتكامل الزراعي- الصناعي ، وكذلك مواجهة ظاهرة التصحر وازدياد ظهور الغبار المصحوب بالعواصف الترابية ، ومن التحديات ايضا تقلص الزراعة الديمية ، وقدم المكننة الزراعية ، الى جانب قلة الأسمدة الكيميائية كما ونوعا وكذلك الأسمدة العضوية [28].

وهذه التحديات بشكل عام اثرت كثيرا على واقع القطاع الزراعي ، فالمتتبع لهذا القطاع يلاحظ ان مجموع المساحات الاجمالية لأصناف الاراضي الصالحة للزراعة المروية منها والديمية يبلغ نحو (44,46) مليون دونم ،وان المساحة الاجمالية للاراضي المتاح لها الارواء بلغ نحو(22,86) مليون دونم ، وبلغت مساحة الاراضي المروية نحو (13,240) مليون دونم وهي تشكل نسبة (58)% من الاراضي القابلة للارواء ، وتاثر قسم كبير من الاراضي بمشكلة التملح والتغدق بالمياه الجوفية وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية بسبب سوء اعمال التشغيل والصيانة وانعدام شبكات البزل المتكاملة[29]، ويزرع العراق الحبوب كالقمح والشعير والأرز، ويزرع الخضر والفواكه والتمور والقطن، وقدرت الثروة الحيوانية التي يمتلكها بنحو (12) مليون راس من الاغنام والماعز ونحو (1,5) مليون راس من الابقار و(1500) الف راس من الماعز ونحو (150) الف راس من الجاموس، فضلا عن امتلاكه لبعض حقول الدواجن التي توفر له لحم الدجاج وبيض المائدة .

وقدر عدد سكان العراق عام 2008 بنحو (30577) مليون نسمة مسجلا معدل نمو قدره 3,03 %، ووصل الى (32) مليون نسمة عام 2009[30] ، وبلغ حجم سكان الريف نحو(10608,00) الف نسمة بينما بلغ مجموع القوى العاملة بالقطاع الزراعي نحو (1443,00) الف نسمة عام 2008 وهي نسبة منخفضة عند مقارنتها بمثيلتها في الوطن العربي ، مما يتطلب اتخاذ عدد من الاجراءات اللازمة لتطوير القوى العاملة في الزراعة واعتماد الاساليب الفنية والعلمية لرفع كفاءتها وزيادة الانتاج الزراعي وتطويره[31] .

ومن دراسة الواقع التنموي الزراعي يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي قد تاثرت كثيرا بالاحداث السياسية والإقتصادية التي مرت على العراق بعد عام 2003 ، حيث ان نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين والمقالع ازدادت من (95)% عام 2003الى (85)% عام 2007، مما يؤشر تزايد هيمنة قطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتراجع دور القطاعين الزراعي والصناعي اللذين لم يتجاوز نسبة مساهمتهما عن(9,2)% و (3,2)% على التوالي في عام 2007[32] .

جدول (1)
يبين الناتج المحلي الاجمالي لبعض الانشطة الاقتصادية
بالاسعار الثابتة لسنة 1988 للمدة (2003_2007) / مليون دينار عراقي

السنة / القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة والغابات والصيد	3,850,3	4,521,8	5,939,6	6,195,9	4,479,7
التعدين والمقالع	13,930,0	19,837,5	18,397,5	19,409,4	20,865,2
النفط الخام	13,917,1	19,789,4	18,319,6	19,327,5	20,778,5
الصناعة التحويلية	1,243,9	0,966,6	4,956,0	1,056,4	1,122,4
الناتج المحلي الاجمالي	26,990,4	41,607,8	43,438,8	47,851,4	84,510,6

المصدر : وزارة التخطيط _ جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010_2014) ، ص43

ويشار كذلك الى تدهور الانتاج الزراعي المحلي لمعظم المحاصيل الزراعية المنتجة في العراق بعد احداث عام 2003، فكل المؤشرات تدل على عدم مواكبة الطلب المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الانتاجية

الزراعية ، فالجدول رقم (2) يبين التواضع الكبير والانخفاض في غلة الدونم لاهم المحاصيل الستراتيجية في العراق للسنوات (2003_2008) :

جدول (2)
لمتوسط غلة الدونم الواحد لبعض المحاصيل الاساسية
للسنوات (2003_2008)/ كغم للدونم الواحد

السلعة / السنة	الحنطة	الشعير	البقوليات *	الخضر*
2002	392,6	215,8	280,5	288
2003	340,0	202,0	313,25	276,25
2004	297,5	210,3	415,75	246,75
2005	347,6	177,4	290	278,5
2006	377,6	224,0	354	291
2007	350,8	171,0	322	284,25
2008	218,6	74,9	211	286,75

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي_ دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ، اعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية (2010_2014) . *المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29,28,27,26) لسنة 2009.

وفضلا عن الانخفاض في مستويات الانتاجية ، هناك انخفاض واضح في نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال السنوات (2006_2008) ، اذ انخفض المعدل نحو (140,37) دولار عام 2008 بعد ان سجل نحو (146,05) دولار عام 2007 [33]، فاصبحت مستويات الانتاج بهذه الحالة لا تغطي اكثر من (15)% من حاجة السكان، اذ انسحب ذلك الانخفاض على معدلات الاكتفاء الذاتي لافراد المجتمع واثر عليها سلبا وكما مبين في الجدول رقم (3) :

جدول (3)
يبين نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الاساسية في العراق
للسنوات (2003_2008)/ %

السنة / السلعة	2003	2004	2005	2006	2007	2008*
الحنطة	55,1	41,8	46,8	44,6	43,7	34,10
الرز	15,7	36,6	41,4	45,6	47,5	36,39
لحم الدجاج	49,8	27,8	41,9	52	25,1	_
البيض	87,5	87,3	90,3	92	85,2	_

المصدر : عمر حميد مجيد محمد العزي ،استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد _ جامعة بغداد ، 2010 ، ص101 . *المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية والعربية ،م(29)لسنة2009،ص353.

نلاحظ ان هناك انخفاض واضح لنسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض السلع الاساسية والتي لم تشكل سوى نسبة اقل من 50% من حاجة السكان ، ولم تتحسن هذه النسب في بداية عام 2009 وكما مبين في الجدول رقم (4) :

جدول (4)
يبين نسب تغطية حاجة المواطنين من الانتاج المحلي (بداية عام 2009)

السلعة	حاجة الفرد/كغم	حاجة السكان/الف طن	الانتاج المحلي/الف طن/بداية عام 2009	التغطية / %
الحنطة	147	4359	2130	48,9
التمور	10	297	404	163
البطاطا	30	890	682	76,6
الطماطا	72	2254	902	40,0
اللحوم الحمراء	32	949	37	3,9
اللحوم البيضاء	16	474	67	14,1
منها :اسماك	8	237	24,7	10,4
دواجن	8	237	42,3	17,8
حليب	140	4152	1780	42,9
بيض المائدة /مليون بيضة	125	3707	604	16,3

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي_ دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ، اعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية (2010_2014) .

من ناحية اخرى وجد ان هناك ارتفاعا واضحا في اسعار المستهلك لبعض هذه المنتجات ، اذ تشير بعض المصادر الى الارتفاع الكبير في الارقام القياسية لمعظم السلع الغذائية في العراق خلال السنوات (2007_2009) وان كان هناك انخفاض واضح لبعض السلع كالدرنات كما مبين في الجدول رقم (5) ، وقد ترجع تلك الزيادات الى الظروف الموضوعية التي مر بها العراق بعد الاحتلال والممثلة بالوضع الامني وصعوبة توفير المحروقات والكهرباء واغراق السوق بالمنتجات الزراعية المستوردة والرخيصة مقارنة بالمنتج المحلي الذي ارتفعت تكاليف انتاجه ، ولوحظ بوجود تراجع شديد في حجم المخزون من السلع الاساسية وبخاصة الحبوب الاستراتيجية بعد تدني نسب الانتاج وتنامي الطلب عليها بعد ان كان العراق يمتلك اكثر من (1500000) طن منها كخزين ستراتيجي خلال مدة الحصار الاقتصادي[34]، وهذا بطبيعة الحال يعد كمؤشر في عدم تامين الغذاء لوجود نقص في امكانية الحصول عليه نتيجة ارتفاع اسعار السلع الغذائية الرئيسية لافراد المجتمع ، فضلا عن عدم استقرار المتاح منه لانخفاض حجم المخزون .

جدول (5)

يبين الارقام القياسية لبعض السلع الغذائية الرئيسة في العراق

للفترة (2007_2009) / سنة الاساس 2000

السلع	2007	2008	2009	معدل التغير بين عامي 2008و2009 (%)
القمح	150	200	250	25
الارز	300	400	500	25
الذرة الشامية	275	350	425	21
الزيوت النباتية	1000	1250	1500	20
الدرنات	700	600	500	17_
البقوليات	1000	1500	2000	33
السكر	400	400	400	0
الالبان	390	570	750	32
اللحوم الحمراء	5000	7000	9000	29
اللحوم البيضاء	3250	3500	3750	7

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي ، 2009 ،ص58 .

ويلاحظ قصور دور الدولة في مجال دعم القطاع الزراعي وعدم الاهتمام بتطوير الانتاج ورفع كفاءته،اذ يلاحظ انخفاض النسبة المئوية لمساهمة القطاع الزراعي في اجمالي تكوين راس المال الثابت ، حيث بلغت نحو(0,23)% عام 2007 بعد ان كانت نحو(6,88)% عام 2002 (بالاسعار الجارية وان سنة 1988=100) مما يؤشر انحسار هذه النسبة وتراجعها بعد عام 2003 لانخفاض حصة هذا القطاع من الاستثمارات الحكومية بحسب بيانات وزارة التخطيط ، وقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بعد احداث 2003 فتراوحت ما بين (9_11)% بعد ان كانت تشكل نحو (25)% في مطلع الخمسينيات نتيجة للمشاكل التي اثرت عليه[35] .

وفي تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية تبين ان مساهمة العراق في قيمة الفجوة الغذائية خلال السنوات (2008_2010) قد ارتفعت من (4,4)% عام 2008 الى (5,0)%عام 2009 ثم الى (5,2)% عام 2010[36] ، حيث يعتمد اكثر من (60)% من افراد المجتمع العراقي لتعويض النقص في غذائهم بشكل أساسي على ما يأتيهم بموجب البطاقة التموينية،والتي تشكل معظم بنودها جزءا من الاستيراد للسلع الاساسية ، مما يكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة من العملات الاجنبية بحيث بلغت نحو (4,6) مليار دولار عام 2005[37]، وقد ارتفعت واردات العراق من المواد الغذائية الى نحو (1819,79) مليون دولار عام 2007 بعد ان كانت نحو (1576,20) مليون دولار كمتوسط خلال السنوات (2002_2005) [38]، وبهذا المجال يؤشر ارتفاع كمية الواردات من الحبوب والدقيق الى نحو (3273,92) الف طن عام 2006 بعد ان كانت نحو(2842,35) الف طن كمتوسط للسنوات (2001_2005) [39] وذلك كون العراق يعاني عجزا غذائيا في مجال الحبوب ، وقد لا يعود سبب القصور في الانتاج الى تخلف المستوى التكنولوجي له ، وانما الى تزايد الطلب عليه .

وبهذا فان محاولات السياسة الزراعية في العراق لن تتمكن من ادراك الوضع وتوفير الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي او الاستيراد ، اذ انها لم تحقيق إلا نسب متواضعة من الإنتاج ونسب قليلة من الطاقة والبروتين، اذ يلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والزيوت بقيت متواضعة حتى انها بلغت عام 2010 نحو (2175) سعرة /يوم بحسب بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية[40] ، وبسبب ارتفاع

الاسعار ارتفعت نسبة اعتماد السكان على البطاقة التموينية ، حيث اظهرت احد الاحصائيات ان نسبة (95,1)% من السكان تفضل ان تستلم مواد تموينية بالرغم من انخفاض القيمة الغذائية لها وان هناك (4,9)% من السكان يفضلون التعويض النقدي بدلا من المواد الغذائية[41] .

نخلص من ذلك ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة غذائية ، وقد تجسد السبب في قصور القطاع الزراعي عن تلبية المتطلبات الغذائية للمجتمع من المنتجات الزراعية بنوعيها النباتية والحيوانية ، وبدى ذلك واضحا من خلال متابعة الحقائق والمعلومات المتوفرة عن واقع الانتاج الزراعي، والتي حددت مؤشرات هذه المشكلة في تدني نسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة لتدني نسبة الواردات الغذائية ، واتساع الهوة بين الصادرات والواردات وتزايد الاعتماد على الاستيرادات الخارجية ، وكذلك انخفاض السعرات الحرارية للفرد الواحد في العراق .

الاستنتاجات : تبين من خلال البحث الاتي

1_ تسعى عملية التنمية البشرية المستدامة الى توسيع الخيارات المتاحة امام الناس للعيش بصحة وكرامة ، فالانسان هو محور دراستها ، وبذلك فهي تحاول تحقيق أهدافها في مجال القضاء على الفقر ، وتحسين الظروف المعيشية للإنسان ، من خلال تأمين إمدادات المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية، وحماية المصادر المائية من التلوث ، وكذلك تهدف التنمية المستدامة إلى توفير الغذاء من خلال العمل على رفع الإنتاجية الزراعية والحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي ، ورفع المستوى الاقتصادي للفرد، مع ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات وموارد المياه والثروة الحيوانية ،الى جانب توفير الرعاية الصحية والوقائية لجميع افراد المجتمع دونما استثناء .

2_ يعود تدهور البيئة إلى أسباب عدة، منها التصحر والجفاف وسوء اتباع الأساليب الفنية للزراعة وتدهور التربة، وقطع الاخشاب واستخدامها وقوداً، وعدم الترشيد والتبذير في استخدام المياه، والعواصف الرملية، والصيد الجائر، وضعف إدارة البيئة، والإسراف في الرعي، وزيادة السكان، واتساع المناطق المدنية، وتسهم هذه العوامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشكل النهائي للبيئة، إن هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة ، حيث ان الاتجاهات البيئية تظهر تدهورا في مجالات عديدة تلحق اضرارا بالتنمية البشرية ، ولا سيما بملايين السكان الذين يعتمدون اعتمادا مباشرا على الموارد الطبيعية في تامين معيشتهم ، وتعتبر مشكلة التصحر وتملح الأراضي الزراعية في العراق من ألمشاكل الرئيسية ألتي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي وأنخفاض إنتاجيته ، حيث ان ارتفاع نسبة التملح في التربة لاتعني فقط فقدان المزيد من الأراضي الزراعية فحسب ، بل التأثير على إنتاجية الأرض الزراعية .

3_ اصطدمت عملية التنمية البشرية في العراق بمشكلة غذائية ، اذ يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة تحقيق الامن الغذائي ، وقد يتجسد السبب في المشاكل البيئية التي يعاني منها والتي اثرت بدورها على القطاع الزراعي وتسببت في عجزه عن تلبية المتطلبات الغذائية للمجتمع من المنتجات الزراعية بنوعيها النباتية والحيوانية ، وبدى ذلك واضحا من خلال متابعة الحقائق والمعلومات المتوفرة عن واقع الانتاج الزراعي، والتي حددت مؤشرات هذه المشكلة في تدني نسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة لتدني نسبة الواردات الغذائية ، واتساع الهوة بين الصادرات والواردات وتزايد الاعتماد على الاستيرادات الخارجية ، وكذلك انخفاض السعرات الحرارية للفرد الواحد في العراق .

التوصيات :

1_وضع برامج لتقوية استعداد البلاد لمواجهة المشاكل البيئية وتقوية إمكانات البحث العلمي والتدريب في مجالات التصحر والجفاف التي تواجه البلاد .

2_ الاهتمام بوسائل الري وتحديثها وجعلها اكثر استدامة من أجل ضمان المياه اللازمة للانتاج الزراعي .

3_ تنظيم حملات توعية باهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن ادارتها واستغلالها ، لتعظيم منافعها وبالتالي توسيع منافعها لتشمل الاجيال القادمة .

الهوامش :

1_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، ص19 .
2_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011 ، ص14 .
3_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011 ، ص18 .
4_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011 ، ص14 .
5_ عبدالله جمعان ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤلية عن حماية البيئة ، نت .

7_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011 ، ص4 .
8_ بالقاسم المختار ، كيوتو وخلفيات المواقف الدولية ، بحث في مجلة عالم الفكر تحت عنوان الاحترار العالمي ، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب _ الكويت ، المجلد (37) ، الثاني من اكتوبر ، 2008 ، ص(115_117) .
9_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011 ، ص2 .
10_ فايق حسن جاسم الشجيري ، البيئة والامن الدولي ،نت .
11_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1992 .
12_ برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011 ، ص37 .
13_ ضاري ناصر العجمي ، التغيرات المناخية واثرها على البيئة ، بحث في مجلة عالم الفكر تحت عنوان الاحترار العالمي ، مصدر سابق، ص(180_186) .
14_ نفس المصدر السابق ، ص178 .
16_ ابراهيم عبد الجليل ، التغيرات المناخية وقطاع الاعمال : الفرص والتحديات ، بحث في مجلة عالم الفكر تحت عنوان الاحترار العالمي ، مصدر سابق، ص(142) .
17_ صالح ياسر حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدودة ، بغداد ، 2006 ،
18_ فايق حسن جاسم الشجيري ، مصدر سابق .
19_ حسن محمد الرفاعي ، البعد البيئي : كسبب للفقر وعلاج ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثالث :حماية البيئة والفقر في الدول النامية _ حالة الجزائر " معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير 1431ه/2010 م ، ص(6_10) .
20_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات العامة لاستخدام موارد المياه في الزراعة الديمية ، الخرطوم، 1994 ، ص23 .
21_ هاشم النعمة ، مشكلة التصحر وابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ، نت 22_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات العامة لاستخدام موارد المياه في الزراعة الديمية ، الخرطوم، 1994 ، ص23 .
23_ فاضل جواد دهش ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، مصدر سابق ، ص8 .
24_ K. Haktanir et la, *The Prospects of the Impact of Desertification on Turkey, Lebanon, Syria and Iraq, Holland*, 2004, pp. 149
25_ محمد رضوان وكفاية عبداللة عبد العباس ، ظاهرة انخفاض الميل للعمل الزراعي في بساتين النخيل في محافظة البصرة ، نت .
26_ التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لسنة 2007 ، الخرطوم ، ص18 .
27_ هاشم النعمة ، مصدر سابق .
28_ تحديات القطاع الزراعي في العراق ، ورقة عمل وزارة الزراعة في مؤتمر النهوض بالقطاع الزراعي والاروائي في المحافظات ، بغداد 16_17 كانون الاول ، 2009 .
29_ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة (2008_2009) .
30_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة 2009 ، ص40 .
31_ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي _ دائرة التخطيط الذاتي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ، اعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية (2010_2014) في القطاع الزراعي .
32_ وزارة التخطيط _ جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010_2014) ، ص43 .
33_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة 2009 ،ص12
34_ بلاسم جميل خلف ، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية ، ندوة وزارة التجارة ، حزيران 2008 ،ص21 .
35_ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي _ دائرة التخطيط الذاتي ، مصدر سابق .
36_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ،الخرطوم ، تقرير صادر لسنة 2010 ،
37_ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، استرتيجية التنمية الوطنية (2005_2007) ، تشرين الاول 2004 .

38_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة 2009ص(169_170) .
39_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية والعربية ، مصدر سابق ، ص173 .
40_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ،الخرطوم ، مصدر سابق ،ص33 .
41_ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة (2008_2009) .

.....
.....
.....